

بمناسبة مرور عشرون عاماً على صدور القرار الأممي 1325

اتحاد المرأة يبحث في الترابط بين قرار مجلس الأمن 1325 واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

عقد إئتلاف 1325 مع ائتلاف سيداو يوم دراسي "سينمار" خاص بحالة الترابط بين القرار 1325 واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، وذلك في قاعة الهلال الاحمر الفلسطيني في البيرة ومن خلال منصة مايكروسوفت تيم مع باقي المحافظات والشتات في قطاع غزة والاردن ولبنان.

وقد أدارت الجلسة الاولى الأنسة "بتول مفرح" منسقة برنامج تمكين المدافعين-ات عن المساواة بين الجنسين لدعم أجنده المراه والأمن والسلام بالشراكة مع هيئة المرأة في الأمم المتحدة والممثلة النرويجية.

وقد افتتح اليوم الدراسي بالسلام الوطني الفلسطيني ومن ثم تلاه عرض ومضات توعوية بالقرار الأممي 1325 والتعريف بركائز القرار الأممي 1325 وأهمية استخدامه كأحد الآليات الدولية لحقوق الانسان، واهمية مشاركته النساء في عملية المصالحة الوطنية.

وتحدثت السيدة إنتصار الوزير رئيسه الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية والائتلافين عن أهمية إستخدام الآليات الدولية في حالة الصراع والاحتلال وما بعدهما والإرتباط الواضح ما بين الأداتين الدوليتين (الاتفاقية والقرار) لاسيما أنهما يؤكدان على حق المرأة في صناعة القرار

والمشاركة السياسية وأهمية وضع توجهات ملموسة للإرتقاء بواقع المرأة الفلسطينية، واستعرضت

في كلمتها إجراءات الاحتلال بتوسيع الاستيطان وضم الأراضي وهدم المنازل واعتقال

المواطنين والمواطنات موجه التحية لعضو الامانة العامة في الاتحاد المعتقلة ختام سعافين

وباقى المعتقلات والمعتقلين مطالبة بالافراج عن اسرى واسيرات الحرية. وركزت "الوزير" على

أهمية استخدام الأليات الدولية لمساءلة الاحتلال وضمان عدم إفلاته من العقاب كما جاء في

القرار 1325 منوهة الى ربط القرار بالقرارات الدولية الصادرة عن الشرعية الدولية.

كما أشارت رئيسة اتحاد المرأة إلى القانون الأساسي الفلسطيني وحالة التناقض مع القوانين

الاخري القائمة والمستخدمة رغم التوقيع عام 2014 على عدد من الاتفاقيات الدولية ومنها

اتفاقية القضاء على كاهه أشكال التمييز منوهة الى عدم نشر الاتفاقية ومواءمتها حتى الان ولم

يعمل ببندوها ورغم تشكيل لجنة المواءمة بقرار من مجلس الوزراء، كما أشارت إلى عدم إقرار

قانون حماية الاسرة من العنف رغم تقديم عديد المسودات التي يحتاجها المجتمع بسبب انتشار

ظاهرة العنف الاجتماعي متسائلة عن الموعد الذي سيتم فيها إقراره؟

واوضحت أنه تم تنفيذ عدد من الانشطه والفعاليات التوعوية والتدريبية وتقديم تقارير الظل

والمتابعه وان الدولة تبنت قرار 1325 وقامت بتشكيل لجنة عليا للقرار تمثل كافة الجهات

ذات الاختصاص بمشاركة المجتمع المدني وان هناك أستعصاءات وعقبات من الإحتلال بعدم

تطبيق قرارات الشرعية الدولية واستعصاءات داخلية تواجه حماية النساء، وإتاحه فرص

المشاركة في صناعة القرار في قطاع العدالة والامن ودعم جهود المرأة في السلام والمصالحة

واكدت لن نسمح بعدم اقرار القانون ونعمل لعقد مؤتمر للمدافعين والمدافعات عن حقوق

الانسان وتجنيد الدعم لموقفنا للضغط على صناع القرار لتعزيز الارادة السياسية.

وتحدثت الدكتوراه أمال حمد وزيرة شؤون المرأة عن الجهود الوطنية لتوطين الاتفاقيات والقرارات

الدولية وعن الجهد الحكومي مع كل الجهات على مواءمة التشريعات مع الاتفاقيات الدولية.

وسعي الحكومة ووزاره شؤون المرأة لحماية وصون كرامتها وتعزيز صمودهن لمواجهة اجراءات

الإحتلال ومساءلته عبر القنوات الدولية عن انتهاكاته المستمرة لحقوق الانسان من جهة وعبر

وضع تشريعات وسياسات وخطط وبرامج لتطويرها من جانب آخر.

وعن الخطط الوطنية بينت ان فلسطين اول دولة عربية سلمت التقرير الطوعي للقرار 1325

عبر بعثة دولة فلسطين في نيويورك منوهة إلى أن دولة فلسطين الاولى في المنطقة التي

عملت على تطوير الجيل الثاني للخطة الاستراتيجية بالشراكة بين القطاع الحكومي والمجتمع

المدني وأنه تم إطلاقها بالشراكة مع هيئة الامم المتحدة للمرأة وبدعم من الممثلة النرويجية

وبأن الوزارة تضع أجندة تضمن كافة مصالح المرأة الفلسطينية لتحقيق المساواة بين النساء

والرجال ..

وطالبت مجلس الامن باصدار قرار يتبع قرار 1325 يعالج الخصوصية الفلسطينية تحت الاحتلال الاجنبي وأن على المجتمع الدولي ومجلس الامن ان يتحملا المسؤولية اتجاه قراراتهم منوهة إلى قيام دوله فلسطين بالمصادقة بدون تحفظ على اتفاقية سيداو. وبينت اهمية تبني قانون حمايه الاسره من العنف إذ يشكل إقرار القانون مطلباً وطنياً ونسويًا ويشكل رافعة لحماية المرأة. وختمت كلمتها بالحديث عن نتائج وباء كورونا وجوب وضع خطة طوارئ واستيعابها وتطبيقها على المستوى الوطني.

بدورها بدأت السيدة مارييس جيموند مديرة مكتب هيئة الامم المتحدة للمرأة في فلسطين بالتعبير عن سعادتها بالمشاركة بنقاش سيمنار حول علاقه بين قرار مجلس الامن 1325 واتفاقية السيداو لتحقيق المساواة ضمن مشروع تعزيز المدافعات والمدافعين عن حقوق المرأة بالشراكة مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بدعم الممثلة النرويجية حيث يتم العمل من اجل رصد كل التحديات التي تواجه المرأة الفلسطينية مشيرة إلى أهمية توقيع دولة فلسطين على اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز بدون تحفظ وهو الامر الذي يؤكد اهمية حماية حقوق المرأة وتأكيد الالتزام والمسؤوليات والعمل لتحقيق الاهداف وأن حقوق الانسان هي الاساس واستخدام الاليات الدولية الخاصة بالسيداو و1325 مهمان كآلية لتحقيق السلام ولاحداث فرق في ظروف الشعب الفلسطيني. استخدام قرار 1325 مؤكدة على أن اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة آليه فعاله لمكافحة التمييز ضد المرأة يجب تفعيلها على مستوى الحكومة والمجتمع مؤكدة على التزام هيئة

الأمم المتحدة للمرأة بتبني قرار مجلس الأمن 1325 وأتفاقيه سيداو ولأنه يجب العمل لتعزيز حقوق النساء .

الجلسه الثانيه :- إدارة السيدة سهير فراج مديرة مؤسسة أعلام تام وعضو سكرتاريا ائتلاف
1325 .

بدأت مديرة الجلسة في تقديم حول اتفاقيه السيداو والتوصيات اللاحقة بها وكذلك قرر مجلس الامن 1325 والقرارات اللاحقة.

افتتحت الجلسة بسؤال عن كيفية استخدام الاليات الدولية واين نغصب بينهما وكيف تخدم عملية الربط بين قضايانا الوطنية والاجتماعية منوهة إلى أهمية الجلسة لخوضها العصف الذهني بما يخدم نضالنا التحرري الاجتماعي والسياسي نحو تحقيق المساواة وإحداث التغيير للوصول لعدم التمييز .

منى الخليلى امينة سر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ومنسقة ائتلاف السيداو

تحدثت عن السياق السياسي والاجتماعي والترابط بين قرار مجلس الامن 1325 واتفاقيه القضاء على جميع اشكال التمييز (السيداو) .

وربطت تأثير تطبيقها على المرأة وحقوق الانسان منوهة إلى كيفية تشكيل الأئتلاف الاهلي

النسوي لتطبيق الاتفاقيه مشيرة إلى أنه يضم في عضويته 54 مؤسسة مضيضة العمل على

تقارير الظل والمتابعة التي قام الائتلاف بتقديمها للجنة المختصة في جنيف عن الائتلاف وتنظيمه العديد من ورشات رفع الوعي بالاتفاقية.

من جانب آخر قامت الخليبي بربط نصوص الاتفاقية بما ورد في الوثائق والمرجعيات القانونية الوطنية وعلى راسها اعلان الاستقلال والوثيقة الحقوقية النسوية والقانون الاساسي.

من ثم انتقلت للحيث عن ميزات ومكونات الاتفاقية ونقاط التلاقي مع القرار 1325 وتوفير مساحه للعمل الوطني والاجتماعي وبفتح الفرصه للمشاركه في صنع القرار وإحلال الأمن والسلام، مبينة إلى أنه يعطي النساء الفرصة للسعي والتواصل والتحدث محليا ودوليا، والتمكن من تطوير وحمايه حقوق المرأة محليا ودوليا واستقطاب الرأي العام العالمي، ويسهل انشاء تحالفات اقليمية و دولية، وان الاساس هو حقوق الانسان والمساواه علاوة على مطالبتهما بالمشاركه في صنع القرار ورفض العنف والمساواه والمطالبة بالقوانين المنصفة وتبادل الخبرات والاحتياجات وان وجهات نظر النساء يجب اخذها بالاعتبار.

كما تحدثت الخليبي إلى التوصيه 30 التي أضافت أن القرار ينطبق على حال النساء تحت الاحتلال وكذلك في الحروب والنزاعات وأن التوصية 32 تتحدث عن حال اللاجيين/ت والجنسية واللجوء .

ريما نزال عضو الامانة العامة في الاتحاد ومنسقة ائتلاف 1325

واشارت إلى أهمية النقاش المبدئي حول الترابط بين الاتفاقية والقرار وبأن المسألة بحاجة إلى

تقديم الاقتراحات والمشاركة في النقاش الذي سيستكمل لدى نقاش الترابط بين القرار 1325

واتفاقية سيداو مع اهداف التنمية المستدامة ومنهاج عمل بيجين كاحد أنشطة المشروع بالشراكة

مع هيئة الامم المتحدة للمرأة بدعم من الممثلة النرويجية في فلسطين، منوهة ان اللحظة تخدم

النقاشات بعد صدور التوصية 30 وغيرها وصدور قرارات مكملة للقرار 1325 التي أغلقت

عديد الفجوات والثغرات والنواقص في الاتفاقية والقرار.

واعتبرت نزال أن الأدوات معاً تشبهان برنامج الحركة النسائية والاتحاد حيث تزوج الاتفاقية

والقرار بين الحاجة للتحرك الوطني والتحرر الاجتماعي ويخاطبان الخصوصية الفلسطينية.

هذه الازدواجية جسدت في القرار 1325 حاجه للتحرك والأمن والسلام والحاجه للمشاركة في

الأمن وكذلك التوصية 30 التي جسدت الربط حيث أشارت الى الصراع والاحتلال والمساواة في

الحرب والسلام ونوهت الى القرارات التي أضافت بعد المعاناة من التشدد الايدولوجي واستخدام

النساء كاداة للانتقام في الحروب وهو ما أظهره انفجار الصراعات العربية مؤخراً كما جاء في

التوصية 30 والقرار 2122 مستعرضة القرارات الصادرة اللحقة والاضافة النوعية التي أبرزتها

موضحة أن المستجدات في القرارات والتوصيات بينت تصاعد وتيرة العنف بوجود الاحتلال

وضمن التمييز القائم والممارس على خلفية علاقات القوة والسيطرة في المجتمع وأن عنف

الاحتلال زاد من ارتفاع العنف الاسري بسبب الذكورة والأبوية. مضيعة إلى أن هذه المقاربة قد قامت بتجسير العلاقة بين الاتفاقية والقرار وتوضيح كيفية استخدامهما معاً.

ومن ثم أعطت نزال أمثلة على كيفية استخدام بنود الاتفاقية في تفعيل الاتفاقية كما يمكن العكس بما يمكن من خدمة استخدام القرار في تطبيق الاتفاقية شارحة كيفية استخدام البند 18 من الاتفاقية في عقد جلسة استثنائية للبحث في معوقات تطبيق القرار 1325. -

سلمى النمى الامينة العامة للجنة الوطنية الاردنية - الاردن:

أكدت على اهمية طرح القضية الفلسطينية بقوة بالمحافل الوطنية والدولية والمطالبة بإنهاء الاحتلال وتجسيد الحقوق الوطنية وان تحقيق الأمن والسلام لا يحصل الا بانتهاء الاحتلال وحق المقاومة.

من جانب آخر أكدت "النمى" على عدم اسقاط النقاش حول 1325 مهما واجه التطبيق من عقبات وكذلك نقاش خطط المداخل الممكنة واستخدامها لاحداث تغيير مجتمعي. ومن ثم قدمت السيدة النمى محاور الخطة الاردنية وأهدافها الاربعة مبينة أن هدف الخطة الاول هو المشاركة في القطاع العسكري والامني بهدف تعديل المواقف والثقافة السائدة.

أما الهدف الثاني حسب الخطة الاردنية فيتعلق بدور المراه بالمجتمعات المحلية والشباب لمواجهة التطرف ومفهوم قبول الامن بالتنوع الفكري لمجابهة خطاب الكراهية.

الهدف الثالث: في الحماية من العنف وتقديم الخدمات للنساء اللاجئات والاماكن المضيفة.

والهدف الرابع في تجذير الثقافة بدور المرأة والمساواة والاهم باستراتيجية الاردن وانهاء العنف

والتمييز وتطبيق اجندات الاتجاهات المجتمعية وعدم تجاهل العنف.

ونوهت الى الاهتمام بالارتباطات الاخرى مع المجتمع الدولي والتحالفات وكذلك الربط - بين

اتفاقية سيداو والقرار الاممي 1325 ومع أهداف التنمية المستدامة SDGs- يمكن يساعد في

التقدم.

وفي نهاية الاجتماع قدمت سهير اسماعيل التوصيات والمداخلات:

- ارسال رسالة للأمين العام للأمم المتحدة تطالب تشكيل دوريات دولية في مناطق ج والاغوار والبلدة القديمة في الخليل والقدس لحماية النساء الفلسطينيات من عنف الاحتلال وذلك على عجل خوفا من تداعيات الوضع.

•تشكيل تحالف دولي للضغط على الأمم المتحدة لإيجاد اليات لتنفيذ القرار 1325

• الضغط من اجل إلزام الدول في موضوع تجارة السلاح ومتابعة الحصار على ترويجه

للجهات المتطرفة والعنيفة.

- تبادل الخبرات مع الأردن خاصة والدول العربية حول كيفية التعامل مع ثقافة كراهية النساء والتطرف العنيف.
- التشاور مع الخبرات الاردنيات في إمكانية رفع قضية دولية لإجبار السلطة على نشر اتفاقية سيداو.
- تنفيذ حملة إعلامية شاملة للتعريف باتفاقية سيداو
- تنفيذ برامج تستهدف فيها المرأة العاملة في قطاع الامن
- تشكيل تحالف نسوي إقليمي عربي للضغط على الدول من اجل احداث تغييرات فيما يتعلق بحقوق النساء.
- تفعيل المرصد الوطني الذي تشكل من وزارة المرأة في رصد انتهاكات الاحتلال وإصدار التقارير الدولية حول ذلك وتعميم كيفية تقديم الشكاوى والتوثيق لهذا المرصد

النهاية

